



Global Media  
Defence Fund



## مذكرة معلومات أساسية حول إنشاء شبكة المحامين الإعلاميين

2021 يناير

Centre for Law and Democracy

مركز القانون والديمقراطية

info@law-democracy.org

+1 902 431-3686

www.law-democracy.org

### المقدمة<sup>1</sup>

أكد مركز القانون والديمقراطية (CLD) بخبرته الواسعة في تقديم شتى أشكال الدعم القانوني من أجل تعزيز احترام الحق في حرية التعبير أهمية دور الشبكات القانونية المهنية المخصصة لتعزيز هذا الحق. في الدول التي توجد فيها مثل هذه الشبكات، تستطيع هذه الشبكات تحسين جودة الدعم القانوني المخصص بشكل كبير والمتاح لتعزيز حرية الإعلام. وبشكل خاص، تستطيع شبكات المحامين ووسائل الإعلام الرسمية المحترفة تلبية الحاجة الملحة من خلال تقديم منصة للتبادل المهني حول حرية وسائل الإعلام، ولتنسيق أنشطة الدفاع عن وسائل الإعلام بهدف بناء قدرات أعضائها والمشاركة بشكل مباشر في عمل إصلاح قانون الإعلام. تناقش هذه المذكرة دور وقيمة هذه الشبكات وتحدد القضايا الرئيسية التي سيتعين على المحامين الراغبين في تأسيسها إلى النظر فيها. كما تقدم مجموعة من الخطوات الأولية الموصى بها والتي يجب اتخاذها عند تشكيل الشبكة. إنه جزء من عمل مركز القانون والديمقراطية (CLD) ضمن إطار مشروعها (تعزيز إنشاء شبكات للمحامين الإعلاميين عالمياً). هذا المشروع مدعوم من قبل الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام الذي تديره اليونسكو (UNESCO). الهدف من المشروع هو دعم إنشاء وبناء قدرات شبكات المحامين الإعلاميين في مختلف البلدان حول العالم.

<sup>1</sup> هذا العمل مرخص بموجب رخصة:

**(Creative Commons Attribution-Non Commercial-ShareAlike 3.0 Unported)**

لك الحرية في نسخ وتوزيع وعرض هذا العمل وتنفيذ أعمال مشتقة، شريطة أن تمنح الائتمان والملكية لمركز القانون والديمقراطية، ولا تستخدم هذا العمل لأغراض تجارية وتوزيع أي أعمال مستمدة من هذا المنشور بموجب ترخيص مماثل. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

## المساهمة العامة لشبكات المحامين الإعلاميين

يمكن لشبكات المحامين الإعلاميين أن تلعب دورًا داعمًا للتحويل والتغيير بصفة عامة من حيث إشراك المحامين في المساهمة في تعزيز ضمانات حرية التعبير وحرية الإعلام في بلد ما. وذلك من خلال توفير وسيلة مؤسسية للمحامين المهتمين بالمساهمة في هذه الأهداف الاجتماعية ذات الأهمية الحيوية للتعاون والتواصل والمشاركة في الأنشطة المشتركة. يوجد في معظم البلدان محامون متخصصون في معالجة قضايا وسائل الإعلام، ولكن في ظل غياب وسيلة رسمية للتنسيق والتواصل، سيكون من الصعب عليهم التعاون معًا بشكل فعال. يمكن لشبكة محامي وسائل الإعلام الرسمية تغيير هذا الأمر، حيث يمكن للأعضاء تحديد الاتجاهات والتحديات المتكررة، وتحديد أولويات المناصرة واعتماد الاستراتيجيات، ثم العمل معًا لتحقيق الأهداف المشتركة.

من الفوائد الرئيسية لشبكات المحامين الإعلاميين هو التنظيم والاستعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حرية وسائل الإعلام. يمكن أن تتخذ تفاصيل هذا الإجراء العديد من الأشكال المختلفة - مثل الاحتكام الاستراتيجي، وتقديم المشورة القانونية، والدعوة لإصلاح القانون، والدعم القانوني المهني لمجموعات المجتمع المدني الأخرى العاملة في هذه القضايا وما إلى ذلك - ولكن التبادل والتعاون التي تسهلها الشبكات تعزز فعالية كل منهم. يمكن للشبكات أن يكون لها تأثير إيجابي كبير على الجهود المبذولة لتعزيز حرية الإعلام من خلال تجميع الخبرات والمهارات والأصوات، ومن خلال تركيز الجهود على الدفاع عن حرية وسائل الإعلام. وهذا لا يعني تهميش الدور المهم للمحامين الذين يقدمون الدفاع القانوني في الحالات الفردية، ولكن الشبكة تستطيع أن تدعم العمل الجماعي الاستراتيجي، مع مراعاة البيئة القانونية العامة، ومعرفة ماهي التغييرات اللازمة لتحسين تلك البيئة وكيف يمكن لمهنة المحاماة أن تكون لها استراتيجية واضحة في تقديم الدعم.

كجزء من الحشد الشامل، يتمثل أحد أهم الأدوار للعديد من شبكات المحامين الإعلاميين هو دعم تطوير قانون الإعلام الذي يتماشى مع الضمانات الدولية لحقوق الإنسان. يكون إطار قانون الإعلام غير مدروس أو دقيق في بعض البلدان. كما أنه في العديد من البلدان الأخرى لا يحترم إطار قانون الإعلام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما في مجال حرية التعبير.

يواجه كل بلد أيضًا التحدي المتمثل في تحديث قوانين ولوائح وسائل الإعلام لاستيعاب التغير السريع للاتصالات الرقمية. يمكن لشبكات المحامين الإعلاميين توفير منتدى لمناقشة المواقف الجماعية والاتفاق عليها بشأن القضايا المعقدة، والدعوة لإصلاح القانون وتوفير الخبرة القانونية للمجتمع المدني والحكومة والمؤسسات التجارية والمشرعين، كل ذلك بهدف ضمان بيئة قانونية قوية لوسائل الإعلام في عالم سريع التغير.

وارتباطاً بما سبق ولكن بطريقة مختلفة يمكن للدور الذي تلعبه شبكات المحامين الإعلاميين أن يساعد على إضفاء الطابع المهني على قانون الإعلام كتخصص قانوني داخل الدولة. وهذا بدوره يمكن أن يساعد المحامين الإعلاميين على تطوير هوية مشتركة وبناء معارفهم وتبادل خبراتهم. لا يوجد شعور قوي بأهمية قانون الإعلام كقناة من التخصصات القانونية في العديد من البلدان، ناهيك عن الاعتراف الرسمي به كذلك. يمكن لشبكات المحامين الإعلاميين تغيير هذا الوضع من خلال تحديد أهمية هذا المجال من العمل القانوني، وتوفير منتدى لتبادل المعرفة المتخصصة وبناء القدرات، وعرض صورة عن قانون الإعلام كمسار وظيفي مهني. هذا بدوره يمكن أن يشجع المحامين على التخصص في هذا المجال، ويلهم المحامين الجدد ويحفزهم على التركيز على هذا في أنشطتهم، وبناء المعرفة المهنية بقانون الإعلام بين الأعضاء وبناء سمعة قانون الإعلام كتخصص.

### أمثلة

ان الشبكات المهنية، التي تركز ع نوع اخر من القضايا، تسلط الضوء على الفوائد المحتملة لهذا النوع من الشبكات، وتسلط الضوء بشكل خاص على القضايا المتعلقة بقانون الإعلام الذي يتضمن على عناصر قوية من قانون المصلحة العامة وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، كانت الشبكات المهنية للمحامين البيئيين مؤثرة للغاية في الدعوة لإصلاح القانون في العديد من البلدان، حيث كانت بمثابة فرصة للنمو والتبادل المهني، وتوفير القيادة بشكل عام في مجالات عملهم. على سبيل المثال، رفعت جمعية المحامين البيئيين البنغلادشية (BELA) أول دعوى قضائية لتحقيق المصلحة العامة أمام المحكمة العليا في بنغلاديش في عام 1994، وحصلت على نجاح استراتيجي من خلال إثبات أن أفراد الجمهور لديهم القدرة على رفع دعوى لمعالجة الأخطاء العامة.<sup>2</sup>

وبالمثل، في مجال قانون الهجرة واللاجئين، تقدم الجمعية الأمريكية لمحامي الهجرة (AILA)، ومقرها الولايات المتحدة، التدريب والموارد وفرص التطوير المهني لأعضائها. كما أن لديها تركيز قوي على المناصرة، والمشاركة في أنشطة مثل إنتاج ملخصات حول تطورات الهجرة، وإعداد مواد التوعية العامة، واستضافة معقب أو متتبع للتشريعات المتعلقة وقائمة إجراءات المناصرة التي يمكن للأعضاء اتخاذها، ودعم حملة لتوسيع نطاق توفير الخدمات القانونية للهجرة المجانية.<sup>3</sup>

في أوروبا، تعمل الشبكة القانونية الأوروبية بشأن اللجوء كشبكة إقليمية ولكنها تضم أيضًا منسقين وطنيين يعملون كشبكات وطنية لمحامي الهجرة. توفر الشبكة المستجدات القانونية أسبوعيًا ودورات تدريبية وبحوث ومنتدى مناقشة يدعم الممارسين القانونيين الذين يسعون إلى التقاضي الاستراتيجي.<sup>4</sup>

## الاعتبارات المتعلقة بإنشاء شبكة

### هيكل الحكومة

من المهم التفكير ملياً في هيكل إدارة شبكة المحامين الإعلاميين للمساعدة في ضمان نجاحها على المدى الطويل. يمكن أن يساعد هيكل الحكومة الرشيدة في ضمان العدل والكفاءة والانتماء والترابط القوي بين الأعضاء والشفافية والمساءلة لمنظمة ما، والتي ستجذب مجموعة مختلفة من الأعضاء، وتشجع مشاركتهم النشطة وتحميمهم من سوء إدارة المنظمة. يمكن أن يساعد هذا أيضًا في بناء وتعزيز سمعة المنظمة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المانحين والمسؤولين والمجتمع المدني وعامة الناس. لذلك من المهم أن يكون للشبكات هيكل للرقابة واضحة ومناسبة. يجب أن تكون القيادة قادرة على اتخاذ القرارات

<sup>2</sup>Md. Sinful Karim, Okechuku Benjamin Vinvents and Mia Mahmudur Rahim, "Legal Activism for Ensuring Environmental Justice", (2012) 13 *Asian Journal of Comparative Law*, p. 2, <https://eprints.qut.edu.au/61471/4/61471.pdf> (discussing *Dr. Mohiuddin Farooque v. Government of Bangladesh and others*, WP 998 of 1994, <https://www.elaw.org/bd.farooque.FAP.1996>).

<sup>3</sup> American Immigration Lawyers Association, *The Immigration Justice Campaign*, <https://www.aila.org/about/immigration-justice-campaign>; and American Immigration Lawyers Association, *Advocacy and Media*, <https://www.aila.org/advo-media>.

<sup>4</sup> ELENA Network, *About ELENA*, <https://elenaforum.org/about-elena/>; and ELENA Network and European Committee on Refugees and Exiles, *ELENA Network*, March 2019, <https://elenaforum.org/wp-content/uploads/2020/02/ELENA-leaflet-March-2019.pdf>.

بشكل فعال لدعم عمل المنظمة. يمكن أن تساعد الإرشادات الواضحة حول هيكل وأدوار وسلطات الهيئات المختلفة في الوثائق الدستورية في ضمان كل هذا.

كنقطة انطلاق للحكومة، قد يكون من المفيد تحديد رؤية المنظمة (التغييرات طويلة المدى التي تلتزم المنظمة بالعمل لتحقيقها، والتي غالبًا ما يتم التعبير عنها بعبارات عامة إلى حد ما) والرسالة (ما ستفعله المنظمة بالفعل، وبعبارة عامة إلى حد ما، من أجل تحقيق الرؤية). قد يكون من المفيد أيضًا تحديد الأنواع الرئيسية من الاستراتيجيات أو المناهج التي ستستخدمها المنظمة لتنفيذ الرسالة. في حين أن هذه الأنواع من الجمل، توخيًا للدقة، ليست جزءًا من هيكل الإدارة في حد ذاتها، فهي تحدد قيم المنظمة. كما أنها مهمة في توجيه الهيئات الإدارية وفي الواقع في توجيه جميع أعمال المنظمة. كذلك فإنها تضع أيضًا إرشادات حول اتجاه عمل المنظمة وتوفر التوجيهات للأعضاء المحتملين في المستقبل فيما يتعلق بما تمثله المنظمة وما تعمله. نقترح أن تتضمن شبكات المحامين الإعلاميين قيمًا قوية وواضحة في الجمل الخاصة برؤيتهم ورسالتهم لتحقيق المصلحة العامة، بما في ذلك تعزيز حرية التعبير وحرية الإعلام كما هو محمي بموجب الدستور وحقوق الإنسان الدولية .

يجب أن تعمل المنظمات ذات العضوية، وخاصة تلك التي تعمل في مجالات المصلحة العامة، وفقًا لمبادئ الديمقراطية. وهذا يعني أن القيادة يجب أن يتم انتخابها من قبل عموم الأعضاء بشكل دوري، عادة في الاجتماعات العامة. تعتمد دورية الاجتماعات العامة على عدد من العوامل. من أفضل التجارب هي عقد مثل هذه الاجتماعات سنويًا، لكن هذا قد يكون مكلفًا حيث يكلف الكثير من الموارد البشرية. قد يكون مغلًا للنظام أيضًا استبدال المناصب القيادية بشكل متكرر.

يجب أن يتضمن الهيكل التفصيلي لأي منظمة عدد من الاعتبارات مثل حجمها وميزانيتها ودورها وأنشطتها، ونسبة استقرارها وما إلى ذلك. من المفيد تضمين عنصرين منفصلين في الهيكل القيادي: الإشراف العام أو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والذي قد يكون لجنة أو مجرد فرد (على سبيل المثال للمنظمات الأصغر). عادة ما يدير المسؤول التنفيذي أغلب الأمور التشغيلية بينما يكون لمجلس الإدارة النصيب الأكبر في الدور الإشرافي، بما في ذلك اعتماد سياسات للمنظمة، والموافقة على الميزانيات والقرارات المالية الرئيسية، والإشراف بشكل عام على عمل السلطة التنفيذية. تختلف المنظمات بدرجة كبيرة في توزيع المسؤوليات بالتفصيل بين مجلس الإدارة والسلطة التنفيذية، حيث يعطي البعض دورًا أكثر نشاطًا لمجلس الإدارة والبعض الآخر يقصره على مستوى إشراف عالي. ومع ذلك، فإن وجود هيكل قيادة أساسي يتكون من جزأين يمكن أن يساعد في ضمان المساءلة والشفافية، والحد من مخاطر المخالفات المالية، سواء كانت متعمدة أو بسبب الإهمال، وتوفير سبل لمعالجة المشاكل قبل أن تصبح أكثر خطورة.

في العديد من المنظمات، تكون مناصب مجلس الإدارة طوعية وربما لا يتلقى الأعضاء أي تعويض بخلاف التعويض عن الأموال التي يتم إنفاقها، مثل السفر لحضور الاجتماعات. غالبًا لا يلتزم بساعات زمنية طويلة حيث عادة ما تتكون مهامهم من حضور اجتماعات مجلس الإدارة الدورية وإنجاز أنشطة أخرى غير إلزامية. قد تحتوي المنظمات الأكبر أيضًا على العديد من لجان مجلس الإدارة، مثل لجان للتعامل مع الترشيحات أو الشؤون المالية أو الأولويات التنظيمية الأخرى.

توجد مجموعة من الخيارات عندما يتعلق الأمر بالسلطة التنفيذية. قد ترغب المنظمات الأكثر رسوخًا واستقرارًا أو الممولة جيدًا في تعيين مدير تنفيذي بدوام كامل أو جزئي، بينما تفضل بعض المنظمات الأخرى بشكل أكبر وجود لجنة تنفيذية بدوام جزئي، إما طوعية أو مدفوعة (غالبًا عن طريق تحديد الأتعاب). مهما كان الخيار، سيحتاج المدير التنفيذي عادة إلى إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة. عندما تكون هناك لجنة تنفيذية، فمن الشائع أن يشمل ذلك مناصب محددة مثل الرئيس و / أو نائب الرئيس و / أو أمين الصندوق و / أو السكرتير و / أو الأدوار المتخصصة الأخرى. في هذه الحالة، يعمل الأعضاء التنفيذيون أيضًا كأعضاء في مجلس الإدارة، على الرغم من أنه من الممكن أيضًا الفصل بين الكيانين.

#### أمثلة

يتكون هيكل منظمة MISA في تنزانيا، وهي منظمة غير ربحية تعزز حرية التعبير، على مؤتمر عام، يتألف من عضوية المنظمة، وتشمل صلاحياته تعديل دستور المنظمة، والموافقة على السياسات والبرامج، وتحديد رسوم

العضوية. ينتخب المؤتمر العام مجلس الحكم الوطني المكون من خمسة أعضاء، ويتألف من الرئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق وعضوين آخرين. وتدعم الأمانة المنظمة حيث تدير رصد الأنشطة وتقييمها، وحرية التعبير والحق في العمل الإعلامي، وإدارة رسوم العضوية، والتواصل مع الأعضاء<sup>5</sup>.

تنتمي محكمة العدل الدولية في كينيا إلى لجنة الحقوق الدولية ولكنها موجودة ككيان محلي مستقل. ويديرها مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء، يتم انتخابه من جميع الأعضاء لمدة عامين في الاجتماع السنوي العام. كما أن لديها أمانة يرأسها مدير تنفيذي يتولى الأعمال الاعتيادية للمنظمة ويدير المشاريع. يتم تعيين أعضاء الأمانة من خلال عملية توظيف تنافسية.

ستحتاج الوثائق الدستورية إلى معالجة عدد من الأسئلة الإجرائية حول اختيار ودور وعمل كل من مجلس الإدارة والسلطة التنفيذية. على سبيل المثال، يجب عليهم معالجة:

- إجراءات الترشيح والاختيار لأعضاء مجلس الإدارة والسلطة التنفيذية. عادة، تقوم الجمعية العامة بالاختيار النهائي لأعضاء مجلس الإدارة، في حين أن السلطة التنفيذية قد يتم انتخابها مباشرة من قبل الجمعية العامة أو يتم اختيارها من قبل مجلس الإدارة. ومع ذلك، فمن الممكن وجود هياكل بديلة، مثل وجود لجنة ترشيح تقدم قائمة مختصرة بالمرشحين لمجلس الإدارة لاختيارهم من قبل الجمعية العامة.
- تكون مدة العضوية التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة وأي مصطلح آخر محددة. من المهم تحديد فترة عضوية واضحة لأعضاء مجلس الإدارة، والتي قد تتراوح على الأقل من سنة واحدة إلى فترة أطول تكون من أربع أو خمس سنوات أو أكثر. وهذا يضمن تجديد منصب القيادة ويساعد على تجنب استمرار نفس الأشخاص في مناصبهم لفترات طويلة من الزمن. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي الفترة القصيرة جداً لتولي منصب إلى معدلات دوران مرتفعة وفقدان المعرفة المؤسسية. يمكن أن يكون إنشاء المناصب الفخرية إحدى الطرق للحفاظ على مشاركة القيادة السابقة في دور استشاري مع ضمان قيادة جديدة. لدى العديد من المنظمات أيضاً فترات زمنية محددة، بحيث يمكن إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة مرة واحدة فقط. عندما يتم اختيار المدير التنفيذي من مجلس الإدارة، من الواضح أنه سيتم تطبيق نفس القواعد. يمكن تعيين المدراء التنفيذيين بموجب عقود عمل محددة المدة أو عقود عمل تلقائية.
- إجراءات وشروط عزل أعضاء مجلس الإدارة أو الأعضاء التنفيذيين. من الأفضل دائماً وجود إجراءات واضحة ودقيقة لإزالة الأعضاء في وقت مبكر، إذا حدث خطأ ما، بدلاً من محاولة تحسين القواعد بعد ظهور مشكلة. يجب أن تصف الوثائق الدستورية الشروط التي يمكن أن تؤدي إلى الإنهاء المبكر للمنصب. على سبيل المثال، قد يكون عدم حضور عدد معين من الاجتماعات دون سبب أو التصرف بطرق لا تتوافق مع المنصب سبباً للإقالة. يجب أن توضح كيفية عمل القوانين من الناحية الإجرائية (من لديه السلطة لبدء الإجراء، والخطوات التي يجب اتخاذها وما إلى ذلك).
- أي مؤهلات أو خبرات لازمة لعضوية مجلس الإدارة أو الجهة التنفيذية. يجب أن تحدد القواعد أي متطلبات من هذا القبيل بوضوح. على سبيل المثال، قد يحتاج أمين الصندوق إلى خبرة مالية. تتطلب بعض المنظمات من المدراء التنفيذيين أو غيرهم أن يكون لديهم عدد معين من سنوات الخبرة، بما في ذلك المحامي الممارس لبعض المنظمات المهنية القانونية.
- التنوع والتوازن بين الجنسين. قد ترغب المنظمات في وضع قواعد وقوانين لضمان التمثيل المناسب للنساء أو أعضاء المجموعات الأقلية في مجلس الإدارة أو في مناصب أخرى، في محاولة لضمان التنوع داخل المنظمة. على سبيل المثال، تخصص الرابطة الكندية للمحامين الإعلاميين (CMLA)، المناصب الخمسة لغير المسؤولين

<sup>5</sup> MISA Tanzania, *Our Structure*, <https://tanzania.misa.org/what-we-do/our-people>.

في مجلس إدارتها المكون من ثمانية أشخاص على أساس إقليمي<sup>6</sup>. يضم مجلس رابطة محامو دول الكومنولث (CLA) أربعة نواب رئيس من أربع مناطق عالمية، مع مقاعد إضافية مخصصة على أساس جغرافي<sup>7</sup>. تضم رابطة قانون حقوق الإنسان في المملكة المتحدة لجنة محامين شباب ويحضر عضوان من تلك اللجنة اجتماعات اللجنة الحاكمة الأولية ويصوتان عليها<sup>8</sup>.

قد يصوت جميع الأعضاء أيضًا بشكل مباشر على بعض قرارات المنظمة. في حين أن هذا ليس عمليًا بالنسبة للقرارات اليومية، فقد يكون للعضوية، بصفتها جمعية عامة، سلطة في اتخاذ القرار بشأن القرارات الأساسية مثل تعديل الوثائق الدستورية أو حل المنظمة أو الموافقة على السياسات التنظيمية. يمكنهم أيضًا الموافقة على التقارير السنوية أو الخطط الاستراتيجية أو الخطط / التقارير المالية. عادة، يتم إجراء مثل هذا التصويت في اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة، والتي تعد أيضًا مناسبة لإجراء الانتخابات. يمكن أن تكون الاجتماعات السنوية أيضًا فرصة لمراجعة الأنشطة السابقة ومناقشة الخطط المستقبلية، فضلًا عن توفير فرصة للتواصل الاجتماعي والترابط والتواصل بين الأعضاء.

العديد من الشبكات المهنية لديها أيضًا سكرتارية أو موظفين أساسيين للمكتب يديرون وظائف تنظيمية معينة مثل جمع وإدارة رسوم العضوية، وإدارة البرامج والمنشورات المرافقة. تميل شبكات المحامين الإعلاميين إلى أن تكون صغيرة ولديها نطاق محدود من الأنشطة، وبالتالي فإن لديها موظفين متواضعين في المقابل، لكن هذا قابل للتغيير. وسيتمتع على مدى قدرة الشبكة في دعم هؤلاء الموظفين، الذين يتقاضون رواتبهم عادةً، على حسب حجم المنظمة ومواردها. عندما تهدف منظمة ما إلى المشاركة في عمل برنامج رئيسي، يكون من الحكمة التخطيط بعيد المدى لضمان الدعم المناسب للأمانة، حتى لو لم يكن ذلك ممكنًا على الفور في المراحل الأولى من تطوير المنظمة. يمثل جمع التمويل الأساسي تحديًا للعديد من المنظمات غير الربحية. هناك عدد من الاستراتيجيات لتقليل نفقات دعم الأمانة. على سبيل المثال، يعمل الموظفون في جمعية القانون البيئي بالمملكة المتحدة (UKELA) بشكل افتراضي وبدوام جزئي لتجنب تكبد نفقات المكتب<sup>9</sup>. تستضيف كلية الحقوق بجامعة نورث وجست، (NWU). الأمانة العامة لجمعية القانون البيئي (ELA) في جنوب إفريقيا<sup>10</sup>.

بالإضافة إلى بناء المساءلة في هيكل المنظمة، يمكن لشبكات المحامين الإعلاميين أيضًا وضع تدابير شفافية محددة. على سبيل المثال، يمكن أن تحتاج الوثائق التأسيسية أو اللوائح أو السياسات تقارير سنوية ووثائق أساسية أخرى لتكون متاحة للجمهور. قد ترغب الشبكات في الالتزام بجعل منشوراتها -مثل موجزات السياسة أو النشرات الإخبارية أو المجالات -متاحة مجانًا للجمهور بهدف زيادة الوعي العام وإشراك أعضاء جدد والتصرف بشكل عام كمواطنين مسؤولين.

من الأعمال الجيدة للمنظمات أن يكون لديها مدونة سلوك أو مدونة أخلاقية قد تنطبق على أعضاء مجلس الإدارة والقيادة والأعضاء و / أو الموظفين. يمكن أن يوضح هذا توقعات واضحة من حيث السلوك ويعطي مؤشرًا لأنواع السلوك التي قد تؤدي إلى فقدان العضوية أو المنصب. قد تكون السياسات المخصصة حول مواضيع مختلفة -مثل المسائل المالية، والفساد، والتحرش أو السلوك المسيء، بما في ذلك ذات الطابع الجنسي، والتنوع والشمول، والخصوصية والسرية -مناسبة أيضًا. قد يكون من الصعب وضع كل هذه الأنظمة في بداية إنشاء منظمة، ويمكن القيام بذلك لاحقًا مع تطور المنظمة.

<sup>6</sup> Canadian Media Lawyers Association, *About Us*, <https://canadianmedialawyers.com/about/>.

<sup>7</sup> Commonwealth Lawyers Association, Organisation and Secretariat, [https://www.commonwealthlawyers.com/about/#organisation\\_secretariat](https://www.commonwealthlawyers.com/about/#organisation_secretariat).

<sup>8</sup> Human Rights Lawyers Association, *Constitution*, adopted February 2003 and as amended though January 2020, <https://www.hrla.org.uk/constitution>.

<sup>9</sup> UKELA, *Our Team*, [https://www.ukela.org/UKELA/About Us/Our Team/UKELA/About-Us/Our%20Team.aspx?hkey=5e7cf3f7-3d24-4e53-acce-de4c2e7b296b#](https://www.ukela.org/UKELA/About%20Us/Our%20Team/UKELA/About-Us/Our%20Team.aspx?hkey=5e7cf3f7-3d24-4e53-acce-de4c2e7b296b#).

<sup>10</sup> ELA, *About the ELA*, <https://elasa.co.za/about-us/>.

### أمثلة

تمتلك لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان (K(YUCOM التي تتخذ من صربيا مقراً ، مدونة أخلاقية تم اعتمادها بالإجماع من قبل جمعيتها في عام 2018. تتناول مدونة الأخلاقيات مواضيع مثل تضارب المصالح والتوظيف والهدايا والسفر والأنشطة الخاصة للأعضاء والموظفين والسرية والشفافية المالية. على سبيل المثال، تحدد أن السفر التجاري الممول من المنظمة يجب أن يكون مرتبطاً بشكل مباشر بعمل المنظمة وأن أفراد العائلة لن يتلقوا معاملة تفضيلية في إجراءات التوظيف<sup>11</sup>.

يجب أيضاً التفكير في الشكل القانوني بالتحديد، إن وجد، الذي يجب أن تتخذه شبكة المحامين الإعلاميين. في العديد من البلدان، هناك خيارات مختلفة لهذا الأمر مع نتائج مختلفة. على سبيل المثال، تضع معظم البلدان قيوداً معينة على أنواع المنظمات التي يمكن أن تستفيد من المزايا الضريبية، بما في ذلك إصدار الإيصالات الضريبية للمانحين كأفراد (وهو ما يمكن أن تفعله المؤسسات الخيرية المسجلة في العديد من البلدان). قد تكون هناك أيضاً قيود أخرى على الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها أنواع معينة من المنظمات القانونية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. على سبيل المثال، القوانين المتعلقة بالضغط وكسب التأييد قد تفرض بعض المتطلبات على المنظمات التي تتخبط في المناصرة والتي تعتبر أنها تشكل ضغطاً أو المنظمات التي تشارك في المناصرة قد لا تتمتع بنفس الأهلية القانونية للحصول على المزايا الضريبية. في هذه الحالة، يجب على الشبكات الطموحة النظر في القواعد المحلية بعناية واختيار الشكل القانوني الذي يسمح لهم بإجراء الأنشطة التي يرغبون فيها.

في بعض البلدان، توجد قوانين بشأن الحصول على الدعم التمويلي الدولي، في حين أن بعض تدفقات التمويل (المنح) متاحة فقط للمنظمات التي لديها هيكل معين، وعادة ما تكون غير ربحية، أو في بعض الأحيان حاصلة على تفويض. قد يكون لبعض المنح أيضاً شروط معينة فيما يتعلق بترتيب ات الحكومة أو إعداد التقارير المالية أو غيرها. هناك اتجاه متزايد عالمياً للحد من الوصول إلى التمويل الأجنبي الذي تتلقاه المنظمات المحلية أو على الأقل تنظيمه عن كثب، لا سيما عندما يتم استخدام التمويل الأجنبي لأنشطة المناصرة. قد يكون من الممكن الالتفاف على هذه القيود باستخدام شكل قانوني بديل، مثل هيكل الشركة (غير الربحي) بدلاً من هيكل المجتمع المدني التقليدي.

### العضوية

تشكل العضوية جوهر معظم المنظمات المهنية. لذلك يجب أن تعكس أهلية الحصول على العضوية قيم المنظمة وأهدافها. نظرًا لأن العضوية عادة ما تنتخب القيادة، فإن أهلية الحصول على العضوية سيكون لها عواقب مهمة على اتجاه المنظمة. فالأعضاء في النهاية هم من يحددون أن المنظمة ذات عضوية.

ستحتاج شبكات المحامين الإعلاميين أن تنظر بعناية في النهج الذي ترغب في اتخاذه تجاه العضوية. يقصر البعض العضوية على المحامين المرخصين بينما يقوم البعض الآخر بتوسيع العضوية لتشمل المحترفين القانونيين على نطاق أوسع، لتشمل الأكاديميين القانونيين والمساعدين القانونيين والطلاب وما إلى ذلك. يمكن أن يكون قبول طلاب القانون كأعضاء طريقة جيدة لإشراك الشباب والمحامين المستقبليين في مرحلة مبكرة. من الممكن أيضاً قبول أعضاء خارج مهنة المحاماة. على سبيل المثال، تضم جمعية قانون الاعلام والاتصال الاسترالية (CAMLA) المحامين والصحفيين والمذيعين والمتخصصين في الاتصالات السلكية واللاسلكية والأكاديميين والناشرين والسياسيين والموظفين العموميين<sup>12</sup>.

يجب ألا تتضمن العضوية معايير تمييزية أبداً، سواء كانت مباشرة أو ممنهجة بطبيعتها. ومع ذلك، فمن المناسب تحديد العضوية على جنسية بلد معين، على الرغم من أن بعض الجمعيات المهنية القانونية تقبل أعضاء دوليين، على أساس عدم

<sup>11</sup> YUCOM, *The Ethics Code of the Lawyers' Committee for Human Rights*, adopted 22 November 2018, <https://en.yucom.org.rs/the-ethics-code>.

<sup>12</sup> CAMLA, *Membership*, <https://www.camla.org.au/membership>.

التصويت في بعض الأحيان. على سبيل المثال، تقبل الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (ASIL) أعضاء من جميع أنحاء العالم<sup>13</sup>، بينما تقبل الشبكة الأفريقية للمحامين الدستوريين (ANCL) غير الأفارقة كأعضاء منتسبين<sup>14</sup>. على الرغم من أن هذه المذكرة تركز على الشبكات الوطنية، قد تكون الشبكات الإقليمية استراتيجية معقولة في بعض الحالات وخاصة للمحامين في البلدان الصغيرة أو حيث تكون مهنة المحاماة محدودة جداً.

بخلاف ذلك، قد ترغب شبكات المحامين أيضاً في استبعاد بعض الأشخاص من أهلية استحقاق العضوية، إذا كانوا يشاركون في أنشطة تتعارض مع رسالة المنظمة، أو إذا كانوا، بحكم مناصبهم، سيواجهون حتماً تعارض المصالح (تضارب المصالح). على سبيل المثال، لا تسمح بعض المنظمات للمسؤولين بأن يصبحوا أعضاء، على أساس أن عملهم غالباً ما يتضمن مناصرة موجهة إلى الجهات الرسمية.

#### أمثلة

مركز موارد قانون الإعلام (MLRC) ومقره الولايات المتحدة، والذي أسسه في الأصل ناشرون ومذيعون، لديه قاعدة عضوية تضم مزيجاً من وسائل الإعلام ومحامين الدفاع في المركز. ومع ذلك، فإن المنظمة تضم قسمًا محددًا لمجلس الدفاع ولديها لجنتها التنفيذية الخاصة، وقائمة العضوية الخاصة به ولجان القضايا الخاصة به. يتكون قسم محامي الدفاع من محامين يتعهدون بعدم التصرف ضد الإعلام والصحفيين الذين يواجهون التشهير أو الخصوصية أو الادعاءات ذات الصلة. يؤدي انتهاك هذا الشرط إلى تعليق العضوية أو إنهاء العضوية "في الظروف القصوى"<sup>15</sup>.

تطلب رابطة محامو الاعلام الكندية (CMLA) من الأعضاء كاملو العضوية، عند التقديم بطلب للحصول على العضوية، أن يقرروا بأنهم أثناء ممارسة قانون الإعلام سيتصرفون "في المقام الأول لصالح الناشرين والمذيعين ووسائل الإعلام الأخرى وليس ضدهم" وأنهم يدعمون أهداف المنظمة وغاياتها. لا يُطلب من الأعضاء المنتسبين القيام بذلك ولكن لديهم أيضاً حقوق التصويت<sup>16</sup>.

لا تعترف رابطة محامو اللاجئين الكندية (CARL, ACAADR) بموظفي الحكومة الفيدرالية كأعضاء. يُطلب من الأعضاء الالتزام بمدونة قواعد السلوك التي تؤكد أنهم ليسوا موظفين في الحكومة الفيدرالية، و تنص إنهم سيتنازلون عن العضوية إذا أصبحوا موظفين في الحكومة الفيدرالية أو إذا ظهر أي تعارض آخر في المصالح، ويلتزمون بالحفاظ على سرية إجراءات المنظمة ويلتزمون بدفع الرسوم السنوية<sup>17</sup>.

من الممكن أيضاً أن يكون لديك فئات مختلفة من العضوية. يمكن لفئة العضوية التي ليس لها حق في التصويت، مثل العضوية بالانتساب، أن تمكنك من المشاركة مع نطاق أوسع من الأشخاص مع ضمان أن الأشخاص الذين يتمتعون بامتيازات التصويت متوافقين مع طبيعة المنظمة ورؤيتها. في حين أن معظم الأعضاء سيكونون أفراداً، فإن بعض المنظمات توفر عضوية تنظيمية / مؤسسية. على سبيل المثال، يمكن لمجلس إدارة محكمة العدل الدولية في كينيا (ICJ Kenya) دعوة

<sup>13</sup> American Society of International Law, *ASIL Membership*, <https://www.asil.org/membership/asil-membership>.

<sup>14</sup> African Network of Constitutional Lawyers, *Constitution*, Article 4(3), <https://ancl-radc.org.za/sites/default/files/ANCL%20CONSTITUTION%20WITH%20PROPOSED%20AMENDMENTS.pdf>.

<sup>15</sup> Media Law Resource Center, *DCS Executive Committee*, <https://www.medialaw.org/about-mlrc/dcs-executive-committee>; and Media Law Resource Center, *About MRLC*, <https://www.medialaw.org/about-mlrc>.

<sup>16</sup> Canadian Media Lawyers Association, *Register*, <https://canadianmedialawyers.com/register>.

<sup>17</sup> CARL-ACAADR, *CARL Membership*, <https://carl-acaadr.ca/get-involved/carl-membership>.



مجموعات من الأشخاص، مثل الجمعيات المهنية، ليكونوا من الأعضاء<sup>18</sup>. نوع آخر محتمل من العضوية هي العضوية الفخرية، التي تُمنح للأفراد الذين قدموا مساهمات بارزة في تحقيق أهداف المنظمة أو في الميدان. بعض المنظمات لديها فئة خاصة لعضوية الطلاب، مع حقوق والتزامات مختلفة.

ستحتاج شبكة المحامين الإعلاميين إلى وضع إجراءات واضحة لتصبح عضوًا. طبيعة هذا يحتاج إلى رابط يقود إلى أي شرط من شروط الأعضاء. عندما تكون الشروط محدودة للغاية، يمكن أن تكون عملية التقديم بسيطة جدًا، بما في ذلك إكمال نموذج عبر الإنترنت أو ورقية، وبمجرد قبولها يتم دفع رسوم العضوية. في حالة وجود شروط أكثر صرامة، ستكون هناك حاجة إلى إجراءات تسمح بتقييم هذه الشروط بشكل صحيح (للحصول على أمثلة على ذلك، انظر المربع أدناه). وتعتمد بعض المنظمات المهنية على أساس أكثر حصري ومحدود، فمثلاً قبول أعضاء جدد فقط بناءً على دعوة. لا نوصي بهذا الأسلوب لشبكات المحامين الإعلاميين لأنه يمكن أن يحد من العضوية وكذلك تنوع العضوية.

يجب النظر بعناية في مسألة الرسوم. يمكن أن تكون هذه مصدرًا لا يقدر بثمن للتمويل وتضمن أن الأفراد الذين لديهم الحد الأدنى من الالتزام أعضاء. ومع ذلك، يمكن أن يكون أيضًا مضيعة للوقت إداريًا وقد يمثل في بعض الحالات حاجزًا أمام أولئك الذين لا يستطيعون تحمل الرسوم.

يجب على المنظمات النظر في الظروف التي، إن وجدت، قد تؤدي إلى فقدان العضوية. وحيثما يكون ذلك ممكنًا، يجب وضع إجراءات واضحة لكيفية حدوث ذلك في الوثائق التأسيسية. التطبيق الأفضل هي إتاحة بعض الفرص للعضو المعني لتقديم إقرارات بخصوص قضيته.

تطلب العديد من المنظمات من الأعضاء تجديد عضويتهم سنويًا، مع دفع رسوم عضوية سنوية، وعدم تجديد العضوية يؤدي إلى فقدانها. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز المشاركة النشطة للأعضاء، وإخراج الأعضاء غير النشطين والحفاظ على تحديث معلومات الاتصال. ولكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى ارتفاع معدلات ترك العضوية.

في بعض الظروف، قد ترغب الشبكات في الاحتفاظ بسلطة إنهاء عضوية الشخص لأسباب أخرى، مثل سوء السلوك أو اتخاذ إجراء لا يتوافق مع قيم أو أهداف المنظمة. وبالمثل، قد ترغب الشبكات في إنهاء عضوية المحامين الذين حرموا من مزاولة المهنة أو الأفراد الذين أدينوا جنائياً (ربما بجرائم على مستوى معين من الخطورة). في كلتا الحالتين، ينبغي إيلاء الاهتمام، وأن تأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار حيث هذه التدابير ممكن أن تمثل انتقامًا من حقوق الإنسان أو مناصرة ديمقراطية بدلا من أن تمثل سلوك سيء حقيقي.

#### أمثلة

لدى تضم جمعية قانون الاعلام والاتصال الأسترالية (CAMLA) نموذج طلب عضوية سهل، يتكون من دفع الرسوم المناسبة وتوفير معلومات الاتصال الأساسية (الاسم والمنظمة والعنوان والهاتف والبريد الإلكتروني).<sup>19</sup>

ومع ذلك، فإن المنظمات الأخرى لديها قواعد أكثر تعقيدًا للانضمام، بما في ذلك التصويت لقبول أعضاء جدد. مثلًا، نموذج طلب عضوية منظمة (ICJ) كينيا يعتبر أكثر تفصيلاً، ويتطلب التاريخ التعليمي، وإشارة إلى العضوية في المجتمع المهني، والتوقعات بشأن الانضمام إلى المنظمة والمساهمات المتوقعة في المنظمة. يجب على المتقدمين أيضًا إعطاء اسم شخصين من الأعضاء الحاليين الذين اقترحوا عليه التقديم للحصول على العضوية. ثم يفصل مجلس الإدارة في الطلب.<sup>20</sup>

<sup>18</sup> ICJ Kenya, *Membership*, <https://www.icj-kenya.org/membership/becoming-a-member>.

<sup>19</sup> CAMLA, *Membership Form*, <http://www.camla.org.au/wp-content/uploads/2018/01/CAMLA-Membership-Form-2017.pdf>.

<sup>20</sup> ICJ Kenya, *Membership*, <https://www.icj-kenya.org/membership/becoming-a-member>.

تطلب رابطة المحامين الشباب الجورجية (GYLA) أيضاً من المتقدمين للعضوية تقديم اسم شخصين من الأعضاء في الرابطة<sup>21</sup> كمرجع.

تتمتع كل من جمعية محامي حقوق الإنسان في المملكة المتحدة (HRLA) لجنة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان الصربية (YUCOM) بأهلية عضوية مفتوحة نسبياً، لكنهما يمنحان أجهزتهما التنفيذية سلطة اتخاذ القرار بشأن قبول العضوية. تمنح HRLA لجننتها التنفيذية بشكل واضح السلطة لرفض العضوية وفقاً لتقديرها<sup>22</sup>.

كما يسمح للجنة بإنهاء العضوية بأغلبية ثلثي أصوات اللجنة، إذا كانت تلك الأصوات تشكل نصف أعضاء اللجنة على الأقل. يمكن للعضو الطعن في إنهاء عضويته إلى الاجتماع العام للمنظمة<sup>23</sup>.

تسمح YUCOM أيضاً لمديرها التنفيذي بطرد العضو الذي ينتهك النظام الأساسي للمنظمة أو يرتكب فعلاً يضر بسمعة المنظمة. يمكن أيضاً استئناف قرار الطرد أمام الجمعية العامة<sup>24</sup>.

## الانتداب والأنشطة

عند تأسيس شبكة المحامين الإعلاميين، من المهم النظر بعناية مسبقاً في نطاق الأنشطة التي تتصورها الشبكة. قد يحتاج أن ينعكس هذا في الوثائق الدستورية أو أن يكون له نتائج على الشكل القانوني الأساسي للمنظمة، كما تمت مناقشته أعلاه في إطار هيكل الحكومة.

عادة ما تقوم هذه الشبكات بمجموعة واسعة من الأنشطة. عند التفكير في ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الرئيسية في الدولة من حيث تطوير قانون الإعلام، ودعم متخصصي قانون الإعلام، والبيئة العامة لحرية الإعلام، وماهي القيمة الرئيسية المضافة لشبكة محامي الإعلام من حيث الاستجابة لتلك الاحتياجات. نعرض في ما يلي قائمة ببعض مجالات العمل الرئيسية التي تقوم بها هذه الشبكات، على الرغم أيضاً من وجود إمكانيات إضافية.

تشارك معظم شبكات المحامين الإعلاميين في نوع من التطوير المهني وأنشطة بناء القدرات لأعضائها، بما يتماشى مع التدريب في معظم الشبكات المهنية القانونية. ضمن هذا، هناك مجموعة من الاحتمالات بما في ذلك ورش العمل الرسمية وبرامج التدريب، والتي تعمل بشكل عام كمرکز للتواصل والمناقشة، وبرامج الإرشاد، والمنح الدراسية أو الجوائز، واستضافة المؤتمرات وغيرها من مشاركات المتحدثين (مثل المحاضرات من الخبراء). يمكن أيضاً ربط بعض هذه الأنشطة بمتطلبات التعليم المستمر المطلوبة في العديد من البلدان للحفاظ على ترخيص لممارسة المحاماة. يمكن أيضاً توجيه الأنشطة التعليمية إلى المحامين الشباب، ويمكن أن يكون التعاون مع كليات الحقوق والمؤسسات الأكاديمية وسيلة لتعزيز هذه الأنشطة.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للعديد من شبكات المحامين الإعلاميين في المناصرة إلى مزيد من الحرية الإعلامية واحترام حرية التعبير، وهو أمر غالباً ما يحتلون مكانة فريدة للقيام به. لذلك يمكن أن تكون مبادرات المناصرة مكوناً رئيسياً لعملهم. يمكن أن يغطي هذا مجموعة واسعة من الأنشطة المحددة المختلفة، اعتماداً على الاحتياجات في أي وقت مع مراعاة السياق المحلي. يمكن أن تتضمن أعمال المناصرة المباشرة إصدار أو توقيع على بيانات حول التهديدات الأخيرة لحرية التعبير، وتقديم تعليقات قانونية و / أو مقترحات بديلة لمشاريع القوانين أو السياسات، والمشاركة في المشاورات الرسمية أو جلسات الاستماع حول إصلاح القانون، والاضطلاع بأعمال المناصرة العامة. (مثل حملات وسائل التواصل الاجتماعي أو رفع

<sup>21</sup> Georgian Young Lawyers' Association, *Statute*, adopted on 18 November 2018, Article 4, <https://gyla.ge/en/page/statute>.

<sup>22</sup> Human Rights Lawyers Association, *Constitution*, adopted February 2003 and as amended though January 2020, Article 4, <https://www.hrla.org.uk/constitution>.

<sup>23</sup> Human Rights Lawyers Association, *Constitution*, adopted February 2003 and as amended though January 2020, Article 5, <https://www.hrla.org.uk/constitution>.

<sup>24</sup> YUCOM, *Statute*, adopted 23 April 2019, Article 7, <https://en.yucom.org.rs/statute>.

مستوى الوعي حول إصلاح القانون). توفر شبكات المحامين الخبرة القانونية المهنية لمناصري المجتمع المدني الآخرين في العديد من البلدان، مثل وسائل الإعلام أو منظمات الحقوق الرقمية. كما تقوم بعض شبكات المحامين بالمناصرة على المستوى الدولي. مثلاً، يتمتع محامو زيمبابوي لحقوق الإنسان (ZLHR) ومحكمة العدل الدولية في كينيا بوضع مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR).<sup>25</sup>

تلعب العديد من الشبكات أيضاً دوراً في نشر الأبحاث أو المنشورات الصادرة بصفة منتظمة حول التطورات الجديدة لقانون وسائل الإعلام، وإجراء البحوث المتعلقة بها، وتقديم خدماتها كمصدر لموارد قانون وسائل الإعلام. يمكن أن يشمل ذلك نشر المقالات والرسائل الإخبارية، على سبيل المثال تحديد سمات القضايا المهمة، سواء كانت وطنية أو دولية، وتوفير الوصول إلى القوانين واللوائح والقرارات الرئيسية، والحفاظ على مراجع المكتبات التي تركز على موضوع محدد. يمكن للشبكات أيضاً ترجمة وثائق حقوق الإنسان الدولية وتبادل المعلومات حول المعايير الدولية المتعلقة بها. تدعم العديد من شبكات المحامين النشرات الإخبارية المنتظمة أو المنشورات الدورية التي تقدم تحديثات حول التطورات الأخيرة، أو المجالات التي تعمل كمنصة لتطوير الأفكار والأبحاث الجديدة. مثلاً، تصدر جمعية قانون الإعلام والاتصال الأسترالية نشرة قانون الاتصالات الفضائية التي تغطي مجموعة متنوعة من قضايا قانون وسائل الإعلام؛ الإصدارات القديمة متاحة مجاناً على موقع المؤسسة على الويب<sup>26</sup>.

يمكن أن يكون التثقيف والتوعية العامة نشاطاً أساسياً آخر لشبكات المحامين. غالباً ما تكون هذه الشبكات مؤهلة لتقديم التفسيرات الواضحة والدقيقة لقوانين وسائل الإعلام الحالية أو المقترحة وتأثيرها على الجمهور. يمكن أن تشمل المواد التعليمية والتثقيفية العامة بعض المدونات ومقاطع الفيديو ومنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي وشرح بسيط وتفسيرات سهلة أخرى للقوانين، بالإضافة إلى أهمية حرية التعبير وكيفية حمايتها بموجب القانون الدولي. يمكن أن تستهدف جهود التوعية هذه أيضاً مجموعات محددة، مثل البرلمانيين أو صانعي السياسات. كما أن توفير برامج بناء القدرات للقطاعات المعنية يمكن أن يكون جزءاً من هذا أيضاً، مثل مسؤولي إنفاذ القانون (أي الشرطة والمدعين العامين) والقضاة.

بالإضافة إلى مشاركة العديد من شبكات المحامين الإعلاميين في دراسة القضايا. أحد الخيارات هنا هو إجراء أو دعم دعاوى التقاضي للمصلحة العامة اعتماداً على القواعد الوطنية المتعلقة بوضعهم، قد يكونون قادرين على رفع دعاوى قضائية بصفتهم الشخصية إلى المحاكم الوطنية (أو حتى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان حيث تم استنفاد سبل الانتصاف الوطنية). قد يقدمون أيضاً ملخصات صديق المحكمة في القضايا المعنية أو تقديم الدعم القانوني لمنظمات أخرى أو محامين أفراد يرفعون مثل هذه القضايا. ويمكنهم أيضاً أن يكونوا بمثابة منتدى للنقاش حول التقاضي المحتمل في المستقبل، مضيئاً عنصراً أكثر استراتيجية لهذا العمل.

يمكن للشبكات أيضاً تسهيل توفير الخدمات القانونية التطوعية (المجانية) في القضايا التي تتضمن حرية وسائل الإعلام. يمكن أن يكون ذلك من خلال التقديم المباشر للخدمات المجانية إذا كانت الشبكة لديها الموارد والقدرة على إنشاء عيادة مساعدة قانونية مستقلة أو أي برنامج خدمات مجانية أخرى. بدلاً من ذلك، يمكنهم توفير برامج الإحالة أو المطابقة ليتوافق العملاء المحتملين مع المحامين المستعدين لتقديم تمثيل قانوني مجاني أو بسعر مخفض، مثلاً من خلال توفير خدمات تلقي الطلبات الأساسية وربط العملاء بالمحامين المتطوعين المتاحين. يمكنهم أيضاً تسهيل توفير العمل المجاني من قبل أعضائهم من خلال تقديم التدريب وأشكال أخرى من الدعم، مثل تغطية الرسوم القانونية في هذه الحالات .

#### مثال

<sup>25</sup> Zimbabwe Lawyers for Human Rights, *Work*, [https://www.zlhr.org.zw/?page\\_id=65](https://www.zlhr.org.zw/?page_id=65); and ICJ Kenya, *Organization Profile*, <https://www.icj-kenya.org/2016-03-08-13-28-30/profile>.

<sup>26</sup> CAMLA, *Communications Law Bulletin*, <https://www.camla.org.au/communications-law-bulletin/>.

الشبكة القانونية للأعلام عبر الإنترنت (OMLN) هي أحد الأمثلة على نظام التطوع المجاني، حيث عملت كمؤسسة غير ربحية مقرها في جامعة هارفارد من 2007 إلى 2014 وكخدمة إحالة مجانية لربط الصحفيين عبر الإنترنت والإعلام بالمحامين. تعامل البرنامج مع استيعاب الطلبات الأولية للعميل، وتقييم احتياجات العميل وقدرته على الدفع، ثم إحالة العميل إلى محام في الشبكة بناءً على الخبرة اللازمة للقضية المعنية<sup>27</sup>.

قد ترغب شبكات المحامين الإعلاميين في إنشاء لجان أو فرق أو برامج مخصصة لتسهيل تقديم أنواع معينة من الأنشطة. يمكن أن يتم دعم البرامج الأكثر رسمية من قبل موظفي الأمانة، بينما يمكن تشجيع الأعضاء أيضًا على المشاركة أو التطوع أو إدارة مبادرات محددة. يمكن للجان الأعضاء أو مجموعات المصالح أن توفر فرصة للأعضاء للمشاركة بنشاط أكبر في عمل الشبكة والاتصال بمحامين آخرين بشأن قضايا محددة أو المناصرة. على سبيل المثال، لدى مركز موارد قانون الإعلام لجان مخصصة لموضوعات مثل Anti-SLAPP (مكافحة التقاضي الاستراتيجي ضد السياسة العامة) والخصوصية وقانون الإعلام الدولي وقانون الإنترنت والتقاضي<sup>28</sup>. يمكن للجان التي تركز على أنواع معينة من الأعضاء، مثل النساء أو المحامين الشباب أو الأقليات الممثلة تمثيلاً ناقصاً أن تعزز أيضاً التنوع بين الأعضاء.

### التمويل

يوجد عدد من خيارات التمويل المختلفة لشبكات المحامين الإعلاميين. تعتمد العديد من المنظمات المهنية على رسوم العضوية لتسدد النفقات الأساسية. يمكن أن تؤكد هذه الرسوم جدية انتماء الأعضاء للشبكة وتسمح للمنظمات بتقديم خدمات أفضل وأكثر تنوعاً للأعضاء. ولكن، إذا كانت كبيرة، فيمكنها أيضاً منع الأعضاء المحتملين، خاصة ذوي الدخل المنخفض. يجب تحديد الإطار الأساسي لقوانين الرسوم في الوثائق التأسيسية للشبكات، بما في ذلك الهيكل الأساسي للرسوم، ومن المسؤول عن تحديد الرسوم وما إلى ذلك. يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق التوازن في تلبية التكاليف التنظيمية مع ضمان أن العضوية متاحة على نطاق واسع لأولئك المؤهلين والمهتمين. إلى جانب الرسوم، يمكن أيضاً أن يُطلب من الأعضاء المساهمة بمساعدة غير نقدية، من خلال التطوع بوقتهم بشكل أساسي.

يمكن النظر في جداول رسوم العضوية المتدرجة، مع رسوم أقل للمحامين ذو الدخل المنخفض، مثل المحامون الذين يعملون في منظمات غير ربحية، أو لأنهم طلاب، أو محامون مرخصون حديثاً، أو كبار السن. على سبيل المثال، تحدد جمعية قانون الإعلام والاتصال الأسترالية معدلات رسوم متباينة لكل من العضوية القياسية وعضوية الشركات وعضوية المحامين الجديدة (المحامون في السنوات الخمس الأولى من التدريب) وعضوية الطلاب<sup>29</sup>. يمكن أن تكون هياكل رسوم العضوية المتدرجة مهمة لضمان العدالة وجذب أعضاء جدد متنوعين. هناك خيار آخر على سبيل المثال وهو تقديم معدل رسوم جماعية لشركات المحاماة أو المنظمات غير الربحية أو المؤسسات الأكاديمية أو غيرهم ممن يرغبون في شراء عضوية جماعية.

مصدر آخر محتمل للتمويل هو من بيع المنشورات، والاشتراكات في النشرات الإخبارية الدورية أو المجلات، أو رسوم من أجل الوصول إلى موارد المكتبات. ومع ذلك، فإن مثل هذه الرسوم تكلف أحياناً أكثر لجمعها وإدارتها بدلاً من تحصيل الفائدة منها، كما أنها أيضاً تحد بشكل كبير من الوصول إلى المنشورات واستخدامها. أحد الخيارات هو إتاحة النسخ الرقمية مجاناً ولكن تفرض رسوم مقابل النسخ المطبوعة. تفرض العديد من المنظمات رسوماً لحضور المؤتمرات السنوية أو الأحداث

<sup>27</sup> Jeffrey P. Hermes and Andrew F. Sellars, *The Legal Needs of Emerging Online Media: The Online Media Legal Network After 500 Referrals*, Digital Media Law Project, April 2014, <http://www.dmlp.org/sites/dmlp.org/files/OMLN%20at%20500.pdf>; and Digital Media Law Project, *Core Initiatives*, 6 December 2020, <http://www.dmlp.org/about/initiatives>.

<sup>28</sup> MLRC, *Committees*, <https://www.medialaw.org/committees>.

<sup>29</sup> Communications and Media Law Association, *Membership*, <https://www.camla.org.au/membership/>.

الأخرى، مثل حفلات العشاء لجمع التبرعات، على الرغم من أن هذا قد يؤثر سلبيًا على تنوع المشاركة. يمكن أن تساعد المنح الدراسية أو الإعفاءات من الرسوم أو هياكل الرسوم المخفضة في التخفيف من هذا.

من أهم مصادر التمويل للعديد من شبكات المحامين الإعلاميين المنح والتبرعات. قد تأتي هذه من مصادر دولية أو محلية، من الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية أو المؤسسات أو مصادر الشركات، وقد تتخذ أشكالًا مختلفة مثل تمويل المشروع أو التمويل الأساسي أو الهدايا. معظم التمويل الدولي يكون على أساس تمويل لدعم مشروع، بدلاً من التمويل الأساسي، وقد يكون من الصعب الاعتماد عليه كمصدر لتغطية التكاليف الأساسية مثل نفقات المكتب، والرواتب غير المتعلقة بالمشروع، والنفقات الإدارية.

من المرجح أن تتمكن الشبكات الموجودة في البلدان التي تتلقى الكثير من تمويل التنمية الدولية وتتركز بشكل كبير على حقوق الإنسان من تلقي تمويل المانحين من المجتمع الدولي. ومع ذلك، قد يكون من الصعب جدًا على المنظمات الجديدة أن تصبح راسخة ومستقرة بما يكفي لتكون قادرة على الوصول إلى مثل هذه الأموال. إنه أمر تنافسي دائمًا. قد تتمثل إحدى الاستراتيجيات في السعي للحصول على تمويل مشترك بالشراكة مع منظمات لها وجود أكبر ولها سجل حافل في الوصول إلى تمويل المانحين.

لا ينبغي التغاضي عن الجهات المانحة المحلية كمصدر محتمل للدعم. في حين أن هذا خيار أفضل للشبكات الموجودة في البلدان ذات الدخل المرتفع أو المتوسط، فإن الدعم من شركات المحاماة أو المحترفين القانونيين أو فاعلي الخير المحليين ممكن على الأقل في معظم البلدان. قد تقدم الحكومات الوطنية أيضًا التمويل بطرق مختلفة، على الرغم من أن هذا يمكن أن يشكل بعض المخاطر على الاستقلال التنظيمي. إذا تم النظر في هذا المصدر، فقد يكون من المنطقي وجود قواعد أو سياسات داخلية بشأن الظروف أو الشروط التي سيتم فيها قبول هذا التمويل.

سكنون المنح والتبرعات، بالنسبة لمعظم الشبكات، شرطًا مسبقًا للمشاركة في أنشطة أكثر جوهرية في مجال المناصرة والخدمات المجانية والتفاضي والبحث والمنشورات. في الوقت نفسه، سيتطلب الوصول إلى هذا التمويل تخصيص وقت لتحديد فرص التمويل، والاتصال بالجهات المانحة المحتملة، وإعداد الطلبات، ثم إدارة المشاريع الممولة، بمجرد استلامها.

#### أمثلة

تتلقى بعض جمعيات المحامين التي تركز على المصلحة العامة التمويل من مجموعة واسعة من الممولين الدوليين. تتضمن بعض الأمثلة ما يلي:

- أفادت رابطة محامو البيئة البنغلادشية، في تقريرها السنوي لعام 2020، بتلقي أموال من منظمة أوكسفام بريطانيا العظمى، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والسفارة الألمانية، وأصدقاء الأرض الدولية (بتمويل من الاتحاد الأوروبي)، ووزارة البيئة في بنغلاديش وتحالف آخر غير ربحي (بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية) <sup>30</sup>.
- حصل محامو زمبابوي لحقوق الإنسان على أموال من مصادر عديدة، مثل السفارة البريطانية، والصندوق الكندي للمبادرات المحلي (CFLI)، ومؤسسة كوميك ريليف الخيرية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة فورد، ومنظمة هيفوس (Hivos)، ومبادرة المجتمع المفتوح لجنوب أفريقيا (OSISA)، وصندوق سيغريد راوزينغ الائتماني (SRT)، ومؤسسة توكير وغيرها <sup>31</sup>.

<sup>30</sup> Bangladesh Environmental Lawyers Association, *Annual Report July 2018 – June 2019*, p. 6, <https://belabangla.org/wp-content/uploads/2020/04/Annual-Report-of-BELA-July18-to-June19.pdf>.

<sup>31</sup> Zimbabwe Lawyers for Human Rights, *2016 Annual Report*, p. 46, [https://www.zlhr.org.zw/?page\\_id=73#](https://www.zlhr.org.zw/?page_id=73#) (this is the last annual report posted).

تحصل بعض جمعيات المحامين أيضًا على رعاية الشركات. على سبيل المثال: تتمتع رابطة محامو دول الكومنولث برعاية شركة برامج البحث القانوني (LexisNexis). ربما يكون هذا النموذج أقل انطباقاً على سياق قانون وسائل الإعلام أو للمنظمات التي لها تفويض بالمصلحة العامة. ومع ذلك، قد ترغب شبكات المحامين الإعلاميين الناشئة في مناقشة ما إذا كانت مستعدة أن تعمل برعاية الشركات، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الضمانات اللازمة لمنعها من التأثير سلبيًا على استقلال المنظمة أو بولايتها الرامية إلى تعزيز حرية التعبير.

## الخطوات الأولية

خلال المراحل الأولى من تشكيل شبكة المحامين الإعلاميين، نوصي الأطراف المعنية أو المشاركون بالنظر فيما يلي:

- تشكيل لجنة استكشافية أو توجيهية أو مجموعة غير رسمية أخرى تلتقي بانتظام للتخطيط لتشكيل شبكة.
- التشاور مع مجموعة من المحامين الإعلاميين لقياس مستوى اهتمامهم بإنشاء الشبكة والانضمام إليها ودعمها.
- البدء في صياغة الوثائق التأسيسية. بينما ستحتاج في النهاية إلى مناقشتها والاتفاق عليها من قبل جميع الأعضاء. من المفيد البدء بمجموعة صغيرة لإعداد المسودات الأولية. يعتبر تطوير فريق عمل أو مجموعة لإعداد المسودة خطوة أولية جيدة.
- استكشاف أي تحديات قانونية محتملة لتسجيل جمعية قانونية رسمية وتحديد أي متطلبات قانونية يجب التقيد بها من أجل التأسيس والعمل بشكل قانوني. إذا لزم الأمر، حدد محامي لديه خبرة بالمجال القانوني المطلوب لتقديم المشورة بدون هدف الربح بشأن ذلك.
- عمل عصف ذهني حول مصادر التمويل الأولية وما هو الرصيد، إن وجد، والذي سيكون مطلوب في مرحلة البدء وابدأ المحادثات التمهيديّة والأولية مع المانحين المحتملين.
- النظر في كيفية تنظيم والاستفادة من المتطوعين للقيام بالمهام الضرورية في المراحل الأولى من إنشاء المنظمة، قبل أن تكون الهياكل الرسمية في موضع التنفيذ.
- استكشف الخيارات لتطوير المنظمة أو الشركاء الذين يمكن أن يقدموا الدعم عندما تكون المنظمة في مهدها. على سبيل المثال، في بعض الحالات، قد يكون من المنطقي بناء المنظمة من هيكل موجود، مثل إنشاء لجنة قانون وسائل الإعلام داخل نقابة المحامين أو أي منظمة مهنية قانونية أخرى. يمكن أن توفر هذه غالبًا أشكال الدعم الإداري وغيرها، مثل غرف الاجتماعات أو مساحة في المكتب يمكن استخدامها.
- تحديد التحالفات أو الشبكات القائمة التي يمكن أن تكون بمثابة شركاء محتملين في المستقبل أو أن تقدم المشورة والدعم والموارد على الفور. يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، شبكات من محامي حقوق الإنسان والصحفيين والشبكات الإعلامية ونقابة المحامين المحلية.
- استكشاف الاتصالات الدولية المحتملة التي يمكن أن تقدم الدعم، مثل شبكات المحامين الإعلاميين في البلدان الأخرى التي قد تقدم الإرشاد والمشورة والمنظمات الدولية التي تدعم حرية وسائل الإعلام والتي قد توفر المعلومات والشبكات وربما حتى الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم. بالنسبة للبلدان الصغيرة جدًا أو البلدان التي بها عدد قليل من المهنيين القانونيين، من الممكن التواصل مع محامي وسائل الإعلام في البلدان المجاورة، حيث أن الشبكة الإقليمية قد تكون أكثر قابلية للتطبيق.